

كلام في السياسة

## «انقلاب» تركيا وحريق الرايخشتاغ

جان عزيز

المؤامرة ماثلة في الأذهان. خصوصاً أن التواريخ والتجارب تركيها، منذ كانت هناك أنظمة عالمية تمارس السياسة الدولية كما لو أنها رقعة شطرنج كوكبية أو حروب افتراضية. لكن، مع كل تلك الفرضيات، وبعدها، يظل السؤال الأهم عن نتائج ما حصل ليل 15 - 16 تموز التركي. إلى أين تتجه أنقرة وحكامها بعد تلك التجربة؟ وأي تركيا ستقوم في الداخل والخارج، بعد عبور نظامها لهذا القطوع، وما يمكن لأهل هذا النظام أن يكونوا قد استخلصوه من دروس ومعطيات ووقائع تجمعت لديهم، مما يتخطى بالطبع مستوى التقدير أو التخمين؟

الواضح أن تركيا ما بعد ذلك الليل الطويل، ستمتد في مرحلتين اثنتين. مرحلة استيعاب ما حدث ليلها، ومرحلة ما بعد الاستيعاب. في المرحلة الأولى، الأرجح أن تنكفي أنقرة عن لعب دور تركيا السلطنة أو تركيا النيو - عثمانية. لتتسغل بترتيباتها الداخلية وتحصين نظامها وتمتين حكمها. فلا عمق استراتيجياً صوب الشرق، ولا ابتزاز نزوحياً لأوروبا في الغرب، ولا لعب على حبال التوازنات والحاجات الاستراتيجية الجديدة بين واشنطن وموسكو في مركز العالم الدائم أو منطقة أوراسيا. انطواء صوب الداخل، لحسم إشكالية من يحكم تركيا من إسلاميها؟ إسلام إردوغان، أو إسلام الشارع الذي حاول حجز حصّة ورصيد له في «الانتصار»، أو إسلام «الانقلابيين» الذي لم يكن بعيداً عن الاثنين؟ تماماً كما حصل في برلين بعد حريق مبنى البرلمان الألماني، أو رايششتاغ، في 27 شباط 1933؟ يوماً، قيل إن خصوم «الاشتراكية الوطنية» كانوا يعدون لمحاولة انقلابية فاشلة. وقيل إن أهل الحكم هم من دبر الحريق المفتعل، ليتخذوا منه في اليوم التالي ذريعة لتطهير كل خصومهم. فاعتقلوا الآلاف، ونظمو المحاكمات المسرحية، وكنسوا كل معارضيتهم، وتمكنوا من فرض سيطرتهم المطلقة وإقامة حكم الحزب الواحد، وصولاً إلى قيام الرايخ الثالث. بعد أكثر من ثمانين عاماً على ذلك الحدث، يؤكد التاريخ اليوم، أن هتلر الذي وصل إلى الحكم في ألمانيا بالانتخاب، وصل إلى مرتبة الفوهرر بعد حريق الرايخشتاغ بالذات. بعدها، ستة أعوام فقط من الصمت الأوروبي كانت كافية ليصير ذلك الحريق حريقاً لكل أوروبا وكل العالم.

قد تكون المماثلة مستبعدة. وقد يصح أن التاريخ لا يعيد نفسه إلا لدى الشعوب التي لا تفهمه من مرة واحدة. وقد يصح مرة أخرى أن تاريخاً كهذا يحدث في المرة الأولى بشكل مأساة، ليتكرر ثانية بشكل ملهامة. لكن يظل القلق قائماً، خصوصاً في منطقة وصفها ذات مرة أحد السياسيين الفرنسيين، بأنها قد تعيش قرناً كاملاً من دون حدث واحد. وقد تشهد في ليلة واحدة أحداث قرن كامل...

لن تنتهي روايات الأسرار والألغاز حول ما حصل بين أنقرة واسطنبول ليل 15 - 16 تموز 2016. ولن تتوقف القراءات حول نتائجه الفورية أو اللاحقة. غير أن نتيجة واحدة لتلك الأحداث تبدو حتمية، أن تكون مطابقة لاحتمالات ما نتج عن أحداث برلين، بعد ليل 27 شباط 1933...

من الأسئلة التي لن تحسم إجابتها قبل زمن طويل: هل ما حصل في تركيا كان فعلاً انقلاباً؟ أم هو حركة تمرد عسكري محدود؟ أم انتفاضة تقاطع متضررين؟ أو حتى انتحار طوعي لمجموعة أدركت مسبقاً أن قراراً حكومياً كان قد اتخذ بقطع رأسها، فحاولت استباقه أو إحباطه أو الرد عليه، ولو على طريقة عليّ وعلى أعدائي؟! ذلك أن المفارقات التي سجلت في تلك الساعات التركية الطويلة، كثيرة. أين القيادات العسكرية الأساسية؟ كيف تركت مفار الحكومة والإعلام وسواها من مفاصل أي سيناريو انقلابي؟ كيف اختفى كل المعنيين، حتى ظهرت بوادر فشل المحاولة، فنزل الناس بعد ذلك لا قبله؟ وألف كيف مما سترك للتاريخ ليكتب عنها أساطير وروايات.

هذا في الحثيات الداخلية. أما في الأبعاد الخارجية لما حدث، فالأحاجي ليست بأقل. منها على سبيل المثال: لماذا ساد صمت أميركي بليغ، حتى جلاء الصورة التركية وانقشاع الغبار والرؤية، قبل أن تعود واشنطن لتذكر حكم إردوغان؟ أي مصادفة أن يأتي الانقلاب بعد وصول وزير للخارجية في لندن، من مآثره نظم معلقات هجائية في زعيم «التنمية والعدالة»؟! أي مصادفة ثانية أن يأتي هذا «الانقلاب» بعد أسابيع قليلة على انعطافة حكام أنقرة صوب موسكو، وإعادة تطبيع العلاقات مع القيصر الروسي، كما بعد أيام قليلة على انعقاد قمة الأطلسي الأخيرة فوق ضريح حلف وارسو بالذات، معلنة عودة ميني حرب باردة بين الغرب والشرق، مع ما يحمل ذلك من ذكريات حول دور تركيا العسكرية في تلك الحرب وفي الصراع والتوازن بين المعسكرين في زمن النظام العالمي الثنائي القطبية؟! وأي مصادفة أخرى جعلت باريس تقدم على إقفال ممثلاتها الدبلوماسية في تركيا، قبل 72 ساعة فقط من الحركة «الانقلابية»، في خطوة من دون تبرير ولا تفسير، مماثلة لمصادفة توزيع بعض السفارات الغربية في بيروت، بياناً يحذر رعاياها من التجوال في وسط بيروت، قبل ساعات قليلة من انفجار فردان؟!

قد يكون كل ما سبق مجرد مصادفات جائزة في السياسة العادية، وحتى في الأحداث الاستثنائية. وقد يخفي أو يشي بنتاج معلومات استخباراتية متقاطعة لدى عواصم فاعلة ومؤثرة، دفعت إلى خطوات احتياطية أو استباقية. وقد تظل نظرية

كيف يمكن انقلاباً عسكرياً أن يحكمه وهو ينادي بكنة اجتماعية هائلة؟ (أف ب)



دائرة الشك. يقدر المركز الأميركي أن الجيش التركي سيستلزم سنوات عديدة لبناء كوادره واستعادة الثقة بنفسه بعد التطهيرات المتكررة، ولن يقدر إردوغان، في هذه الأثناء، على الاعتماد عليه في مغامرة خارجية أو تصعيد ضد سوريا والعراق - وهنا تكمن النتيجة المباشرة الأولى لمحاولة الانقلاب.

المشكلة مع إردوغان، من وجهة نظر مشرقية وواقعية، ليست «شخصية» أو إيديولوجية. كئنا متعايشين مع إردوغان ونظامه قبل الحرب، وإذا ما انكف النظام التركي أو غير سياساته أو تغير، فإننا سنتعايش معه مجدداً، وإن مضطرين. ولا مجال على المدى البعيد مع بلد بحجم تركيا، وبجوارها لنا، إلا للسّلام. أما من لا يمكن التعايش معه فهم من قاد ميليشيات إردوغان في بلادنا وتورطوا في القتل والعمالة، وصاروا، بدلاً من أخذ موقف واضح ضد الطائفية وتركها لـ«داعش» و«النصرة»، يخرجون علينا يوماً بـ«إسلام خليجي» ويوماً بـ«إسلام أميركي»، واليوم «إسلام ديمقراطي». لا مانع من رفع الديمقراطية شعاراً، ولو لأسباب نفعية، لكن بعض الناس حين يرفعون شعاراً ومثالاً، فهم يخفّضون من قيمته، ولا شيء يجعل تعبير «الديمقراطية» فارغاً وينتقص من معناه كأن تخرج دعاها، كما يحصل اليوم، من على منبر طاوفي تموله قطر.

بعض «الإخوان» العرب، في مقاربتهم للحدث، أسوأ ما في الثقافة السياسية لـ«العدالة والتنمية»: تصوير كل «الآخرين»، من أميركا والسعودية إلى إيران والماسونية، كأعداء متحدين «ضدنا»، ونحن وحدنا من يناضل بشرف. هذا الخطاب قد يكون أداة نافعة في السياق التركي الداخلي لحشد الأصوات وخلق عقلية حصار وطوارئ بين الأنصار، ولكنه، على السنة «مشجعي» إردوغان العرب، ينقلب نكتة.

أما من تهمة النتائج المادية للأمر، وتأثيرها بواقعنا في المشرق، فإن الحسابات هنا مختلفة تماماً. المشكلة مع إردوغان ليست أنه «ديمقراطي» ولا أنه «إسلامي»، المشكلة هي دور بلاده في سوريا والعراق وفلسطين، وهذا الدور كان سينفد، على الأرجح، سواء في وجود إردوغان أو غيره. التأثير الحقيقي للانقلاب، بالمعنى المباشر علينا، هو ليس في استبدال إسلامي يناصر إسرائيل وأميركا بقومي طوراني يناصر إسرائيل وأميركا (بالمناصفة، الرمز الأساسي لمخطط الانقلاب، القائد السابق لسلاح الجو التركي، كان ملحقاً عسكرياً في إسرائيل). أفضل ما يمكن أن يحصل لبلادنا هو أن يتكفي الحكم التركي، وينشغل بمشاكله الداخلية، ويتركنا في حالنا. من هذا المنطلق، نقول «ستراتفور»، لم يعد الجيش التركي، المهترئ أصلاً، قوة قتالية فاعلة بعد تطهير الآلاف من عناصره ووضعها بأكمله في

المشهد السياسي

## «لقاء كهربائي» بين القوات والعونيين

قضاء جبيل. وبرز تعارض بين موقفي الطرفين، إذ إن «القوات ترى أنه يجب الاستفادة من الامتيازات لتحسين وضع الكهرباء، في حين أن باسيل لا يلحظ دوراً أساسياً للامتيازات في الخطة التي كان قد وضعها يوم كان وزيراً للطاقة». الجلسة لم تخل من الحديث السياسي، فتناول الطرفان بشكل أساسي ملفي رئاسة الجمهورية وقانون الانتخابات. تقول مصادر التيار الوطني الحر إن العونيين ما زالوا «متمسكين برفض مشروع القانون المختلط مع تبنيها للنسبي في الدوائر الـ15». أما في ملف رئاسة الجمهورية، فعلى الرغم من التفاؤل المبالغ فيه لبعض القياديين في «التيار»، إلا أنّ معراب والرابية «يعتبران أن لا تغيير في مواقف القوى في الوقت الراهن».

في الشأن الرئاسي أيضاً، كرر النائب وليد جنبلاط بعد لقائه الكاردينال بشارة الراعي في بركي موقفه، فقال: «كنت واضحاً في أن التسوية من أجل انتخاب رئيس أهم من الأسماء».

(الأخبار)

تفاصيل جمة خرجت للضوء عن ملف الإنترنت غير الشرعي منذ أن كُشف النقاب عنه في آذار الماضي. هو واحد من ملفات العام الأساسية، وتفرعت عنه ملفات عدّة: الاتصالات الدولية غير الشرعية وشبكة الألياف الضوئية. كل التقارير التي كتبت عن الملف - الفضيحة والنقاشات التي دارت داخل لجنة الإعلام والاتصالات، لم تكن كافية لأن يتعمق القضاء اللبناني في متابعة القضايا المتصلة بـ«الملف الأم»، كمحطة الزعرور للإنترنت غير الشرعي وكل ما له علاقة بالاتصالات الدولية غير الشرعية. وستعقد اللجنة جلسة قبل ظهر اليوم، لمتابعة البحث في ملف الإنترنت غير الشرعي وما يتفرع عنه.

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن اجتماعاً عُقد أمس بين رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، ومسؤول جهاز التواصل والإعلام في القوات اللبنانية ملحم رياشي، بحضور المستشار الاقتصادي في القوات غسان حاصباني، فدار نقاش حول امتياز الكهرباء في